الأنباء
الاثنين 15 يونيو 2015

الخرينج لإعادة النظر في التعامل مع تحديات الأمن القومي

القاهرة ـ هناء السيد

مبارك الخرينج

طالب نائب رئيس مجلس الأمة وعضو البرلمان العربي مبارك الخرينج بضرورة إعادة النظر في كيفية التعامل مع التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي في ظل التدخلات الاقليمية في الشؤون العربية الداخلية وكذلك انتشار ظاهرة الإرهاب. جاء ذلك في ختام الاجتماعات التحضيرية للجان الأربع التابعة للبرلمان العربي، والتي يشارك فيها نواب مجلس الأمة الأعضاء بالبرلمان العربي محمد الجبري وفيصل الكندري ود.محمد الحويلة.

وأشار الخرينج الى ان ما تعانيه الأمة العربية من تحديات «غير مسبوقة» تتطلب البعد عن الطائفية والمذهبية والتعامل بشكل شمولي وواقعي معها للحفاظ على الوطن والمواطن.

وأشار الى ان ما يحدث في المنطقة من إقصاء لبعض الطوائف يؤكد ضرورة إطلاق الحريات والبعد عن عمليات «الكبت التي تولد الانفجار» وضرورة تعزيز الوحدة الوطنية للمجتمعات العربية. وشدد الخرينج على ضرورة مكافحة الإرهاب بكل صوره وأشكاله سواء ما يحدث من قبل التنظيمات الإرهابية ومنها القاعدة واخواتها أو ما يحدث من قبل النظام السوري ضد المواطنين السوريين بالبراميل المتفجرة. وأشاد بحكمة القيادات السياسية في الدول العربية في مجال مكافحة الإرهاب «الذي ليس له دين أو وطن»، خاصة الإرهاب الذي يتدثر بالدين أو المذهب أو الطائفة.

الكندري محذراً: كارثة تكلف الدولة مليار دينار بسبب هفوات «نفط الكويت»

حذر النائب فيصل الكندري من خسائر مالية مقبلة في القطاع النفطي تنذر بوقوع كارثة «داو» أخرى عبر الانصياع لمطالبات شركات المقاولات بدفع أموال تصل الى مليار دينار من خزينة المال العام بسبب هفوات شركة نفط الكويت.

فيصل الكندري

وقال الكندري في تصريح صحافي «قمت بتوجيه حزمة أسئلة لوزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير النفط د.علي العمير للاستفسار عن حقيقة ما نشر في إحدى الصحف المحلية بأن هناك كارثة تلوح في الأفق بعد قيام شركات ومقاولين بمطالبات مالية من شركة نفط الكويت تصل الى مليار دينار كويتي أي ما يعادل 3,3 مليارات دولار».

وأشار الى أن الهدف من توجيه الاسئلة هو الاستمرار في نهج الرقابة والمساءلة السياسية والذي مضينا فيه في القطاع النفطي الى جانب القطاعات الاخرى في الدولة، كما أنه من الواجب توضيح الحقائق للشعب الكويتي واطلاعه على هذه الكوارث المتتالية في القطاع النفطي والتي سبق أن حذرنا من قضية «داو» أخرى قادمة إلينا من باب النفط!

وأشار الكندري الى أن الاسئلة البرلمانية الموجهة الى الوزير العمير القصد منها تنبيه الجميع بضرورة الحفاظ على المال العام وعدم التهاون ضد أي إجراء قانوني من الممكن أن يعود على البلاد بخسائر مالية مليارية مثلما حدثت في السنوات الماضية في قضية تعويضات «الداو» مطالبا في الوقت ذاته الوزير العمير بسرعة الرد على الاسئلة مع توضيح القضية كاملة.

ووجه الكندري سؤالا الى وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير جاء فيه:

1 ـ ما صحة أزمة التعويضات المليارية التي طالبت بها عدة شركات ومقاولين ضد شركة نفط الكويت؟ الرجاء تزويدي بعدد الشكاوى والمطالبات ضد نفط الكويت من المقاولين والشركات الاجنبية.

2 ـ الرجاء تزويدي بقيمة العقود المبرمة مع الشركات الاجنبية والمقاولين التي تطالب بتعويض والتي تردد أن قيمة التعويض المراد الحصول عليه من نفط الكويت ما يقارب 3 مليارات دولار، أي ما يعادل مليار دينار كويتي.

3 ـ أرجو تزويدي بقيمة جميع مطالبات الشركات التي لها عقود مباشرة وغير مباشرة مع شركة النفط مع توضيح أسبابها، في داخل الكويت وخارجها لشركة نفط الكويت.

4 ـ ما الأسس والأنظمة المتبعة لنظام تقديم المطالبات؟ وهل هناك لوائح وأنظمة ولجان مختصة للنظر في مطالبات الشركات، مع تزويدي بها؟

5 ـ ما الاسباب التي على أثرها تقوم شركات المقاولة برفع قضايا للتعويض؟ وهل هناك فعليا قصور في تنفيذ المشاريع والالتزام بها من قبل مسؤولي شركة نفط الكويت؟

6 ـ هل تم تشكيل لجان للنظر في قيمة المطالبات الأخيرة ضد شركة نفط الكويت؟ أرجو تزويدي بكل نتائج اللجان وما توصلت إليه وما عرض فيها.

7 ـ هل قامت شركة نفط الكويت باتخاذ إجراءات ضد الشركات المخالفة أو الشركات التي تقوم برفع قضايا ضد الشركة مثل عدم تكرار التعاقد معها أو وضعها باللائحة السوداء؟ أرجو إفادتي بأسماء الشركات المخالفة وكثيرة الشكوى مع تزويدي بأسمائها وأعمالها والعقود الموكلة إليها.

8 ـ أرجو تزويدي بقائمة عن كل أعمال قانونيي شركة نفط الكويت بخصوص الترافع في المطالبة بالتعويضات أمام المحاكم؟ مع قيمة المبالغ التي صرفتها شركة النفط للمقاولين جراء خسارة المطالبات وأسباب الخسارة.

9 ـ هل هناك قضايا مرفوعة من الشركات ضد شركة النفط؟ وكم المبالغ المصروفة للشركات؟ وأسباب الصرف؟

الغانم استقبل المفوض السامي لشؤون اللاجئين

رئيس مجلس الأمة خلال استقباله المفوض السامي لشؤون اللاجئين

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيرس والوفد المرافق له.

وتطرق اللقاء لدور دولة الكويت في تخفيف معاناة اللاجئين السوريين واستضافتها المؤتمر الدولي الأول والثاني والثالث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية.

وأشاد المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالدور الإنساني والدعم اللامحدود الذي تقدمه دولة الكويت تجاه القضايا الإنسانية المختلفة وعلى رأسها ملف اللاجئين السوريين.

القضيبي: ساعتان من الجلسة المقبلة لمناقشة تصريحات العمير

أعلن النائب أحمد القضيبي عن عزمه تقديم طلب لتخصيص وقت من الجلسة المقبلة لمناقشة المعلومات الخطيرة التي أثارها وزير النفط د.علي العمير في تصريحه عن ارباب المناقصات المليارية ممن يريدون الاستيلاء على مقدرات البلد دون يسميهم، داعيا في الوقت ذاته مجلس الوزراء الى ضرورة عقد جلسة خاصة لمناقشة هذه المعلومات واستيضاحها.

أحمد القضيبي

وقال القضيبي في تصريح صحافي يوم أمس «تقدمت بأسئلة برلمانية لوزير النفط د.علي العمير بناء على تصريحه يوم الجمعة في 5/29 والذي ذكر فيه أنه منذ قدومه لسد الوزارة ارتعدت فرائص الخصوم وارباب المناقصات المليارية». وأوضح القضيبي انه من الطبيعي عندما أدلى وزير النفط بهذا التصريح أن يكون على علم بمن يقصد ويعرف من هم اصحاب المناقصات المليارية الذين حصلوا عليها بغير وجه حق ومن قصدهم بالتصريح خاصة انه يتولى أعلى منصب في القطاع النفطي. وبين القضيبي ان هذا التصريح لم يأت من فراغ، ومما لاشك فيه فإن من تحصل على «المناقصات المليارية دون وجه حق لم تتم ترسيتها او الحصول عليها دون وجه حق الا بمساعدة اطراف ومسؤولين داخل مؤسسة البترول والقطاع النفطي».وتابع القضيبي «ان على وزير النفط اليوم ان يعلن عن الشركات وأصحاب المناقصات المليارية التي تمت ترسيتها عليهم دون وجه حق وكذلك الكشف عن المسؤولين بالقطاع النفطي الذين ساعدوهم في حصولهم على هذه المناقصات دون وجه حق واحالتهم للنيابه». وشدد القضيبي على «انه من غير المعقول وغير المقبول ان يأتي وزير النفط بعد توليه المنصب الوزاري بعام او عامين ان يشير لأصحاب هذه المناقصات التي تمت ترسيتها دون وجه حق دون يسمي الشركات التي تحصلتها وكذلك دون ان يسمي او يحاسب المسؤولين في القطاع النفطي الذين سهلوا ذلك وإحالتهم للنيابة وهذا هو واجبك كوزير وصلب عملك كوزير ونائب في الوقت ذاته».

ولفت القضيبي الى ان الوزير العمير ذكر في تصريحه أنه «يتحدى اوكارهم ومخابراتهم وفرق استشعارهم» وهذا يعني ان هؤلاء الفاسدين لديهم مخابرات وفرق داخل القطاع النفطي لخدمة مصالحهم فماذا فعلت لهذه الاوكار والمخابرات وفرق الاستشعار؟. وتابع القضيبي: انت ذكرت في تصريحك ان المفسدين يرددون «دع مال قيصر لقيصر» وطالبوا بأن تترك الامور على ما هي عليه بالقطاع النفطي وان ترفع الدولة يدها عن القطاع النفطي، وهذا يعني انقلابا على الاقتصاد الكويتي وموارد الدولة التي تعتمد في 95٪ منها على الايراد النفطي. وتساءل القضيبي كيف يسمح وزير النفط بتجرؤ هؤلاء على المطالبة برفع الدولة يدها عن القطاع النفطي؟ وبنبرة «دع مال قيصر لقيصر» دون ان يكشف عنهم؟ داعيا العمير للكشف عن هؤلاء. وأعرب القضيبي عن اعتقاده بأن التصريح مر مرور الكرام على مجلس الوزراء الذي ينبغي منه الوقوف على المعلومات التي اثارها وزير النفط والتعرف على هذه العصابة الفاسدة التي تريد الاسيتلاء على مقدرات البلد، مشددا على ضرورة ان يكاشف وزير النفط مجلس الوزراء بهؤلاء الفاسدين وتتم محاسبتهم واحالتهم الى امن الدولة. وأضاف القضيبي «اما ان يكتفي الوزير بالاشارة لهؤلاء بتصريح او القول لهم» بأن هذا عشم ابليس بالجنة او «ارفعوا ايديكم عن القطاع النفطي» فهو امر غير مقبول، متسائلا «هل هذا كل ما تستطيع فعله القول ان هذا عشم ابليس بالجنة وارفعوا ايديكم عن القطاع النفطي؟».

وختم القضيبي « انه اليوم بعد هذا التصريح وبعد مضي اسبوعين على توجيهي اسئلة برلمانية بشأنه ولم يصلني شيء يجب ان تعقد جلسة خاصة في مجلس الوزراء لمناقشة هذه المعلومات، كما سأتقدم بطلب تخصيص وقت من الجلسة المقبلة لمناقشة هذا الموضوع حتى نبين للشعب الكويتي من هم الأشخاص الذين يريدون الاستيلاء على مقدرات البلاد».

مطلوب
شريك أو مستثمر
في مطعم راقي جداً
المبلغ 50000 ألف دينار
(خمسون ألف دينار كويتي)
الأرباح المتوقعة للشريك
1000 دينار شهرياً
للجادين فقط الإتصال:
22217461 - 22217460 - 94915060 - 99403689